

رئيس الهيئة

قرار رقم (٥١٤٨) لسنة ٢٠٢٢

بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١١

بشأن إعادة قيد وسطاء تأمين

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية.

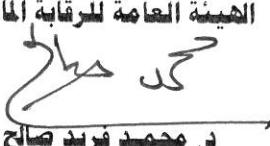
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤/٢/٩ بتاريخ ٢٠١٤ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته، وعلى مذكرة الإدارة المركزية للترخيص وقيد المهنيين المعدة في هذا الشأن.

قرار

المادة الأولى: يعاد قيد وسطاء التأمين الآتي ذكرهم فيما بعد بسجل وسطاء التأمين بالهيئة ك وسيط تأمين حر وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وبنفس أرقام قيدهم السابقة وذلك لمدة ثلاثة سنوات بدءاً من تاريخ صدور هذا القرار:-

الرقم القومي	الصفة	الرقم	اسم الوسيط	م
٢٨٧١٠٠٥٨٨٠٠٣٩٥	حر	٤٠١٤٠	حسام محمد نجيب محمد سعدي حشاد	١.
٢٧٦٠٢٠٤٢٧٠٠٦٣٢	حر	٤٠٣٦٣	جاد صبري جاد غطاس	٢.
٢٦٦٠٥٣٠٠١٠٩٥١	حر	٢٧٥٠٥	امين ابراهيم احمد الخولي	٣.
٢٨١٠٥٢٥١٢٠٠٣٥	حر	٤٠١٤٦	محمد محمود الشربيني حسين	٤.
٢٨٣٠٨٢٩١٥٠٠١٥٣	حر	٣٤٧٠٠	محمود مصطفى عبد الحميد يونس بدوي	٥.
٢٨٧١٢٢١٠١٠٣٠١١	حر	٣٢٢٦١	محمد حسني نوبل محمد	٦.

المادة الثانية: على الإدارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح



٤٦٠٧٦